استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–

أ. فروحات حدة – جامعة ورقلة

ملخص : يحاول هذا المقال إبراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية بغية تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإلقاء الضوء على استراتجيات بعض المؤسسات المالية الدولية في تمويلها لهذه المشاريع وهو ما يعرف بـ : " التمويل الأخضر"، بالتعرف على حقيقة وأبعاد هذه الإستراتيجية لكي يمكن للمؤسسات المصرفية الوطنية الاستفادة منها، وذلك من خلال التعرض لبعض المفاهيم العامة حول المشاريع البيئية والتنمية المستدامة(أولا) ثم تحديد استراتيجيات التمويل البيئي(ثانيا) ليتم في الأخير إسقاط ذلك على المستوى الوطني، من خلال التطرق لواقع التمويل البيئي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : التمويل البيئي، استراتيجيات التمويل، التنمية المستدامة، حماية البيئة، الاستثمار الأخضر.

تمهيد : تشكل المشاريع البيئية مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ؛ كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمار الأخضر، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، وبما أن التمويل يمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية،لذا فان كل مشروع يحتاج من أجل سريان نشاطه إلى هذا العنصر الهام، وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومات وكذا أصحاب المشاريع والمؤسسات، وبشكل خاص التمويل البيئي، وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئية، حيث نجد مثلا: أن محطة واحدة لتنقية المياه المستعملة تكلف ما يقارب ميزانية بعض الدول الفقيرة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيات النظيفة وخاصة بالنسبة للدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيات، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع البيئية (الاستثمارات الخضراء)، حيث أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة و/ أو محبة للبيئة.وتعد الجزائر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة والمحيط، لذا فقد اهتمت بالجوانب المالية لسياستها الحمائية للبيئة وذلك من خلال اعتماد نظام تمويل وتكريس صرح مؤسساتي له يختص بتمويل المشاريع البيئية،ونحاول في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما مدى مساهمة المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر من أجل تحقيق تنمية مستدامة** ؟ وذلك من خلال محاور البحث الآتية :

1. **المحور الأول** : مفاهيم عامة حول المشاريع البيئية والتنمية المستدامة؛
2. **المحور الثاني** : استراتيجيات وسياسات التمويل البيئي؛
3. **المحور الثالث** : واقع التمويل البيئي في الجزائر؛

1– مفاهيم عامة حول المشاريع البيئية والتنمية المستدامة : –

تمثل المشاريع البيئية أهم أنواع الاستثمارات الخضراء، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي، وضمن هذا العنصر سنحاول التعرف على مفهوم هذ ا النوع من المشاريع، وكذا علاقته بتحقيق التنمية المستدامة.

1-1. **مفهوم المشاريع البيئية** : إن بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 أعطى صورة جديدة للتنمية والابتعاد عن الطرق التقليدية المعهودة للتنمية، أصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم، وشملت الاستدامة كل ماله علاقة بالتنمية كالمنتجات وتقنيات أخرى كالمحاسبة بالإضافة إلى المشاريع بظهور مفهوم المشروع المستدام بيئيا، والذي يعرف على أنه : «المشروع الذي يهدف إلى حماية البيئة، من خلال التركيز على النظم الايكولوجية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده»[1].

كما تعرف المشاريع البيئية على أنها : «تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة(المنتجات الخضراء)التي لا تضر بها،كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالا»[2]. ويمكن تميز هذه المشاريع عن الاستثمارات الأخرى بأنها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها. ويعرفها البعض الآخر على أنها : «تلك المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف»[3].

وهكذا نجد أن هذه المشاريع تهدف أساسا لحماية البيئة، هذه الأخيرة التي ترمي إلى موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي[4].ويمكن تصنيف المشاريع البيئية إلى المجموعات التالية :

- مشاريع كوارث أو طوارئ : وتقام من أجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غير منتشرة في المجتمع كله.
- استثمارات لتنظيف البيئة المهنية والمنزلية الخارجية : مثل إنتاج مرشحات وأجهزة تنقية الهواء الداخلي من الملوثات الغازية و الغبارية وغيرها.
- استثمارات بيئية أمنية : مثل إنشاء حواجز قوية لمجابهة الفيضانات وللوقاية من مشاكل تآكل الشواطئ ولإقامة مشاريع لإزالة الألغام...الخ.
- تشييد وبناء بيئي : ويتم التركيز فيه على استقطاب أكبر قدر ممكن من المنافع الطبيعية المجانية (مثل ضوء الشمس والهواء الطبيعي، وتجنب أكبر قدر ممكن من التلوث البيئي داخل الأبنية المشيدة (مثل استخدام عوازل الصوت).
- مشروعات المدن الجديدة : وهي أيضا ذات أهمية بالغة لأنها تهدف إلى إقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية.
- استثمارات المخلفات والنفايات : وتعتبر هذه المشاريع من أهم وأفضل الاستثمارات البيئية من منظور العائد والتكلفة.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسباب تجعل من المشروع أكثر استدامة وهي كالتالي :

أ.دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية.

ب. تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة.

ت.بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية.

ث. تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية.

ولقد قام البنك الدولي بتصنيف المشاريع البيئية إلى عدة فئات والتي هي كالآتي[5] : **الفئة أ (Category-A)** : تشمل المشروعات ذات التأثير المباشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل مشروعات السدود وخزانات المياه وتعديل مسار الأنهار ومحطات الطاقة النووية و الموانئ الضخمة و الخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية...إلخ. **الفئة ب (Category-B)** : تشمل المشروعات التنموية المؤثرة على البيئة والمجتمع، مثل إنشاء محطات الطاقة ومحطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة ومد الطرق المحورية و إقامة المجتمعات الجديدة والمدن الصناعية و نقل المياه العذبة لاستصلاح الصحاري و التنمية السياحية و الصناعية بجميع أشكالها وأحجامها. **الفئةج (Category-C)**: تشمل مشروعات الدولة المؤثرة على المجتمع،ومن ثم تؤثر على البيئة مثل مشروعات التعليم و تنظيم الأسرة وغيرها، ماعدا الخدمات (مياه / كهرباء / صرف صحي) فإنها تندرج تحت الفئة ب الفئة د (Category-D) : تشمل المشروعات الصغيرة و المحدودة غير المؤثرة على البيئة، مثل مصايد الأسماك و تشجير الأحزمة الخضراء حول المدن والمحميات الطبيعية و المتنزهات العامة .... إلخ. كما أن هناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مشروع مستدام و مسؤول بيئيا وهي كما يلي :

-.الشفافية : أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

-الأفراد : أي معاملة الموظفين والأفراد بإحترام.

–سلسلة التوريد : التأكد من إحترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمشروع.
– الإبتكار : عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل.
– الإستراتيجية : حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المشروع.
هذه مبادئ تجعل من المشروع مسؤول ومستدام بيئيا، يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، وهذه هي أبعاد التنمية المستدامة التي يسعى إليها الجميع.

1–2. مفهوم التنمية المستدامة : منذ أن تبلور مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تمت العديد من المحاولات لتقديم تعريف دقيق لها، إذ عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978على أنها : «التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها»[6]، وقد عرفتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) على أنها : «التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل»[7]. وفي1987عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها : «تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلة لتلبية احتياجاتهم»[8]. وقد اكتسب تعريف هيئة (براند تلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية ظهور المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان "مستقبلنا المشترك" عام 1987وهو : «أنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال واحتياجاتهم»[9].

ولقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات، كما أن التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي، أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي، وعلى اثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية، من أهمها :
– المؤتمر البيئي الموسع الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة سنة 1972 في مدينة استوكهلم، شارك فيه 113دولة، ثم بعدها مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل في جوان 1992والذي نتجت عنه "قمة الأرض" بمقترحات عديدة أدرجت في أعمال أجندة القرن الواحد والعشرون.

أما عن التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة فكان كالآتي :
1968 : إنشاء **نادي روما** الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
1972 : **نادي روما** ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال المواد الاقتصادية وينشر توقعات سنة 2100 ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة...الخ، وفي نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استوكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة تهيئة الجنوب.
1987 : تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة.
1992 : على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبي مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.
2002 : اجتماع أكثر من 100رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانزبورغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

2– إستراتيجيات وسياسات التمويل البيئي :–

تمثل سياسة التمويل البيئي أحد أهم الوسائل الفعالة في صياغة ووضع الإستراتجيات القومية الرامية إلى التعبئة وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة التنموية المطلوبة نحو الاستثمار الأخضر، وضمن هذا العنصر سنحاول التعرف على مفهوم سياسية التمويل البيئي وكذا أهم مصادره.

2-1 .مفهوم سياسة التمويل البيئي : إن سياسة التمويل البيئي تعني: "الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط والطويل الأجل بين الأهداف البيئية و الخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات"[10].

وقد صيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي لمعالجة بعض المشاكل حيث يتم إعداد إستراتيجية التمويل على أساس تحليل احتياجات التمويل المتعلقة بالأهداف البيئية الواردة في برنامج القطاع و مقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة.

2-2 مصادر التمويل البيئي للمشاريع :

2-2-1 مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية :ويقصد بمصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة، و يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية :

I. **التمويل بالمستفيدين من الخدمة** : ويتم ذلك من خلال دفع الرسوم مقابل الحصول على الخدمة أو قيام المستفيدين من الخدمة بالتمويل الذاتي، حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار خدمة إدارة مخلفات معينة مثل جمع المخلفات وإدارتها، ويقصد بالتمويل الذاتي للمستفيدين من الخدمة قيام الجهات المنتجة للمخلفات(مثل الشركات الصناعية الكبرى) بالاستثمار في شراء وإدارة نظم إعادة التدوير منشآت المعالجة الخاصة بهم...الخ. كما أن الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم نظم دفع رسوم المستفيدين في الدولة يلعب دورا هاما في تحديد مستوى التمويل المتاح و من ثم يحدد الأهداف التمويلية التي يمكن تحقيقها، وهناك أمثلة للمناهج المختلفة التي تنتهجها بعض الدول في تحصيل رسوم ثابتة من المستفيدين من خدمة معينة بينما تحدد رسوم نفس الخدمة في دول أخرى وفقا لمدى الاستفادة من الخدمة.

II. **الميزانية العامة** : يمكن أن يتوفر التمويل من الميزانية العامة على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي، أو الإقليمي، أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة وتتيح الميزانية العامة ثلاثة أنواع من التمويل تتمثل في[11]:

-تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري (الوزارات.... الخ) .

- دعم تشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور.

- تمويل الاستثمار الذي عادة ما يتوفر في أطر الإجراءات الخاصة بتخطيط الاستثمار العام و يندرج في خطط الاستثمار العام أو أية خطط مماثلة. وعادة ما تتوفر عملية التمويل في شكل منح من الميزانية العامة السنوية، و بذلك يكون دافعو الضرائب هم المورد الحقيقي لهذا النوع من التمويل، ولما كانت الأموال المتاحة في الميزانية العامة محدودة بشكل عام في الدول النامية والتي تمر بفترة إنتقالية، لذا تتنافس الإهتمامات البيئية مع الموضوعات ذات الإهتمامات الأخرى مثل الرعاية الصحية و توفير المياه و البنية التحتية ...الخ.

III. **صناديق حماية البيئة** : قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية البيئة و تعد هذه الصناديق موارد تمويل عام خارج إطار الميزانية العامة، والتي توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض وتعتبر صناديق حماية البيئة مورد التمويل العام الوحيد الذي يعتمد على إجراءات تقديم الطلبات الرسمية المنفصلة لكل مشروع على حدى وعادة ما يتم توفير التمويل على أساس أولويات عامة محددة وعلى أساس مستوى جودة طلب التمويل.

IV. **البنوك و مؤسسات الإقراض المحلية** : يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض لذلك يجب أن تكون الرسوم المحصلة من المستفيدين من خدمة المشروع – إذا ما أضيفت إلى الدعم من الميزانية العامة إن توفر– كافية لضمان عائد مالي معقول على الاستثمار، وقد تكون رؤوس أموال القروض قليلة أو مكلفة نسبيا نتيجة

لضعف ائتمانية دولة معينة لأن البنوك المحلية عادة ما تحصل على جزء من رأس مالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، لذا قد تحصل على رؤوس الأموال هذه بمعدلات فائدة مرتفعة و لكن هناك بنوك لديها إمكانية أفضل في الحصول على شروط ائتمانية من بنوك التنمية الدولية.

2.2–مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية : يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الأساسية وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة :

I. **بنوك التنمية الدولية** : تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، و لكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها و هذا هو الاختلاف الوحيد و يمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي لا تتمتع بالملاءة (القدرة على الاقتراض)، و التي لا تمكن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بنفس هذه الشروط، وإذا ما تم مقارنتها بالبنوك التجارية فان بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، مما يترتب علية ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها عن تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالقروض التجارية. وتتوقف إمكانية الحصول على هذا النوع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح، ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي :

أ – البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) : يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم إنشاؤها سنة 1945، وهو بنك تملكه حكومات 183 بلدا ، كما أنه لا يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الائتمانية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا[12]. ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام1970، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام1989 في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك، وفي أنشطة تقييم البحوث والسياسات، وفي التدريب والأنشطة الإعلامية، وذلك من خلال زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول التي تقترض من البنك، ولقد التزم البنك الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2002، وتمثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف الأساسية السبعة لهذه القمة، وفي عام 2001 اعتمد البنك الدولي الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية، وتحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة ألا وهي :

–رفع مستوى المعيشة.

– تحسين نوعية النمو.

– حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.

ب.البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي : أنشئ هذا البنك بهدف تشجيع التكامل و التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في منطقة دول أمريكا الوسطى، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم البنك بمساندة برامج القطاع العام والخاص والمشروعات التي توفر فرص العمل والإنتاج وتسهم في تحسين الإنتاجية والتنافسية، كما يسعى البنك إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، ومنذ تأسيسه في شهر مارس من عام 1999 اعتمد البنك 1763 قرضا بإجمالي مبلغ 384 52مليون دولارا أمريكيا وقام بصرف 85 في المائة منها[13].

ويؤكد البنك على ثلاث اتجاهات يركز عليها عند تناول موضوع التنمية المستدامة وهي :

– المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة : و يقدم البنك إعتمادات ومساعدات فنية من خلال البنوك أو شركات التمويل أو المنظمات الغير حكومية.

– البيئة : حيث يقوم البنك بتمويل المشروعات البيئية وذلك بتوجيه موارد من صندوق مخصص لهذا الغرض، من خلال تمويل المشروعات التي تتعلق بإدارة الماء المهدر وحمايته والحفاظ على الطاقة وتطوير مصادر توليد الطاقة والتغير المناخي والتنوع الطبيعي والتعليم البيئي و التشريع البيئي و غيرها من الموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة.

– التنمية الاجتماعية : يقوم البنك بتوجيه الموارد للبرامج التي تستهدف الحد من الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية و تحقيق التنمية الريفية المتكاملة و مشروعات الإسكان إلى جانب مشروعات تمويل البلديات.

ت –بنك الاستثمار الأوروبي : يمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، أما خارج الاتحاد الأوروبي يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتنفيذ البنود المالية لاتفاقيات أبرمت بموجب سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية و التعاون، ويوجه بنك الاستثمار الأوروبي أنشطة إقراضه لخمس أولويات عمل تشمل حماية البيئة وتحسين مستوى نوعية الحياة، و يعمد البنك إلى تقديم ما بين ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة وتعمل على تحسينها داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي وتطبق نسبة مماثلة على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الاستثمار الأوروبي فيما يلي :

– الحفاظ على البيئة وحمايتها والرفع من جودتها.
– العمل على حماية صحة الإنسان.
– ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
– تشجيع تطبيق إجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية. وفي عام 2001 وصلت نسبة إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات التي تسعى للحفاظ على البيئة و تحسين نوعية الحياة داخل وخارج الاتحاد إلى 9 مليار يورو، وقد قدر تمويل مشروعات المخلفات الصلبة والخطرة بحوالي 561.7 مليون يورو قدمت معظمها لمشروعات داخل الاتحاد الأوروبي[14]، بهدف حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة بهذه الدول، إضافة إلى ذلك خصص بنك الاستثمار الأوروبي حوالي 580 مليون يورو لتمويل مشروعات البيئة في دول الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويشارك بنك الاستثمار الأوروبي في برنامج المساعدة الفنية البيئية لدول البحر المتوسطMETAP.

ث– البنك الآسيوي للتنمية : يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة إقراض للدول النامية في منطقة آسيا، تتضمن الأهداف العامة للبنك الآسيوي للتنمية الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الفقراء و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وتطبيق نظم الحكومة السليمة، وتقر إستراتيجية البنك للحد من الفقر أن عنصر الاستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بل ولكافة المجهودات الخاصة بالحد من الفقر، كما أن عنصر التنمية المستدامة للبيئة أصبح من أحد الموضوعات الهامة التي تعتبر قاسما مشتركا يتكرر في الإطار الإستراتيجي طويل الأجل للبنك للأعوام ما بين 2001–2015 حيث يتبنى البنك سياسة بيئية منصوص عليها في ورقة السياسات التي صدرت في عام 2002 وتنبثق هذه السياسة البيئية من إستراتيجية البنك للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي طويل الأجل للبنك، وقد وصل إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها في عام 2002 إلى 5.6 مليار دولارا أمريكيا ولقد خصص البنك 4.5 في المائة منها أو ما يساوي 250 مليون دولارا أمريكيا لمشروعات حماية البيئة. أما في خطة 2003 وصلت حصة مشروعات حماية البيئة إلى 8 في المائة من إجمالي ميزانية الإقراض[15]. كما أن البنك الآسيوي للتنمية عضو في مرفق البيئة العالمية وتتيح السياسة التي تبناها المرفق عام 1999 بشأن فتح مجالات أوسع للبنوك الإقليمية للتنمية للبنك أن يدمج موارده المخصصة للتنمية المستدامة على مستوى الدولة مع موارد مرفق البيئة العالمية المخصصة للمنح والتي تستهدف التعامل مع القضايا البيئية العالمية.

II. **الصناديق الدولية للتنمية** : تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض ،وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق و تقدم لها المنح و التبرعات التي

تعد المورد الأساسي لرأس مالها وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها. وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل : جمعية التنمية الدولية صندوق البيئة العالمي.

أ. جمعية التنمية الدولية : تعتبر جمعية التنمية الدولية المنفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدولي القروض الامتيازية حيث تمنح القروض طويلة الأجل بسعر فائدة معدوم لأفقر الدول النامية وتمثل المنح و الإعتمادات التي تقدمها جمعية التنمية الدولية ربع المساعدات المالية التي يمنحها البنك الدولي، وتقوم جمعية التنمية الدولية في المتوسط بإقراض ما بين 6 و7 مليار دولار سنويا لتمويل مختلف أنواع مشروعات التنمية خاصة تلك التي تركز على الاحتياجات الأساسية للشعوب من خدمات صحية أساسية، مياه نظيفة، صرف صحي و تعليم ابتدائي، وفي عام 2002 وصلت نسبة مشروعات التنمية الحضرية والبيئية و إدارة الموارد الطبيعية التي وافقت على تمويلها جمعية التنمية الدولية إلى 10 في المائة من إجمالي قيمة القروض المقدمة أو ما يساوي 0.83 مليار دولارا أمريكيا[16]،وقد التزم كلا من البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية التابعة له بالأهداف الإنمائية الألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة و كان ضمان استدامة البيئة ضمن الأهداف السبع التي أقرتها القمة و التي وافقت عليها الجمعية.

ب –صندوق البيئة العالمي(FEM) : تم إنشاء هذا الصندوق سنة1990ويعتبر صندوق البيئة العالمي أحد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف للبيئة وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية AMEوالمتمثلة في مايلي[17]:

- التنوع البيولوجي.
- تقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ .
- مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.
- إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

III. **الجهات المتعددة الأطراف المقدمة للمنح :** تتضمن هذه الجهات منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح، ويمكن ذكر أهم هذه المنظمات التي تقدم الدعم للأعمال المرتبطة بحماية البيئة وإدارة المخلفات كما يلي :

أ. الإتحاد الأوروبي : ويشمل ما يلي[18] :

- برنامج مساعدة المجتمع للتعمير والتنمية والاستقرار.
- أداة تنفيذ السياسات الهيكلية في الفترة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي(ICPA) .
- برنامج ميدا MEDA.

ب.منظمة الأمم المتحدة(ONU) :ويشمل ما يلي :

- البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

IV. **المنظمات الحكومية الدولية :** تحصل المنظمات الحكومية الدولية على أموال من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة ووكالات المعونة، وتعتمد الجمعيات الحكومية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر و يكون في حوزتها كمية قليلة من الأموال يمكن أن تطلق عليها أموالها الخاصة، ومع ذلك فيمكن أن تلعب دورا هاما في تقديم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية وخصوصا فيما يخص المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي، بالإضافة إلى الأعمال محدودة النطاق الخاصة بالمجتمعات المحلية.

3– واقع التمويل البيئي في الجزائر:–

عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما :

3-1.مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية : تم تقسيم مصادر تمويل المشاريع البيئية في الجزائر إلى ستة مصادر تمويل، تسمح بإعداد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع القائل : "من يلوث يدفع"، ولقد كانت الحصيلة المالية للهيئة المكلفة بالبيئة، تتوزع في نهاية سنة 1996 على النحو التالي :

- ميزانية التسيير 128مليون دينار.
- ميزانية التجهيز119مليون دينار بمعدل استهلاك قدره 20 في المائة.

كما شرعت الحكومة في إنجاز خطة عمل في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 2001-2004، يرمي مخطط الأعمال هذا إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، ويناسب سنويا ما مقداره 0.69 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1998 مع عدم احتساب بعض الأعمال والنفقات المؤسساتية الجارية، لذلك فان حماية البيئة في بلادنا تحتل مكانة هامة في شبكة الاستثمارات من ميزانية الدولة، هذه الاستثمارات التي نجدها تمس مجالات بيئية متنوعة نذكر منها :

- شبكات المياه : 09 مليار دج.
- حماية المناطق السهبية والأحواض : 8,2 مليار دج.
- معالجة النفايات : 5,5 مليار دج.
- مكافحة التلوث :03 ملياردج.
- تهيئة الإقليم : 1,7 مليار دج.
- التنوع البيولوجي : 1,2 مليار دج.

وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة(TAPD)، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات2000،2002،2003 وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم[19]:

أ.**الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة** وتتمثل في :

- رسم إخلاء النفايات العائلية (TEOM) : وتتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640دج و 000 1دج/سنويا /للعائلة.
- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة2002ب : 000 24دج /طن.
- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب : 500 10دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية : تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويشتمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر مبلغ الرسم ب : 10.5 دج/كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

ب.**الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة (TAPD)** : ويخضع لهذا الرسم المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها أثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، وقد تم إعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة2000، حيث قدر ب : 9000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و000 20دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة

الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و000 120دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ت.الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية : تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30 في المائة من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

ث– اتاوة المحافظة على جودة المياه : جاء بها قانون المالية لسنة 1993، وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وتحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبار أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، ولتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية :

– 4 في المائة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال.

– 2 في المائة من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية : ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تامنغاست، ادرار وبسكرة.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية :

أ.صندوق البيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) : تم انشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي ، وقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ويتم تمويله من المصادر الآتية :

– الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 في المائة.

– الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة.

–الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75 في المائة من الرسم.

– الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة.[20] أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور إجمالا في :

– المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية .

– تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.

- تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.

– تشجيع الاستثمارات التي تدمج التكنولوجيات النظيفة.

– تعويضات القروض الممنوحة للصندوق والإعانات الموجهة للنشاطات المتعلقة بالإنشاءات المكافحة للتلوث المحققة من قبل المتعاملين الخواص والعموميين. وتمنح مساعدات الصندوق عموما للوحدات الاقتصادية العمومية والخاصة، لاسيما الصناعية منها التي تتعهد بتطوير نشاطات مكافحة التلوث من أجل حماية البيئة والهيئات التي تطور نشاطات المراقبة في ميدان البيئة ومكاتب الدراسات التي تعد الدراسات الميدانية المؤسسات والجمعيات التي تقوم بنشاطات التحسيس والتربية في ميدان البيئة. أما عن إعتمادات الصندوق فتغطي ميادين المراقبة ومكافحة التلوث، وهذا عن طريق النشاطات المتعلقة بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأكثر نظافة، أما الدراسات والأبحاث في هذا الميدان فيتعلق الأمر بالدراسات المنجزة من قبل الأخصائيين ومكاتب الدراسة الوطنية والأجنبية المتعلقة بالتلوث، وتتعلق خاصة بتسيير الفضلات والتنوع الطبيعي وحماية وترقية المناطق الحساسة و التحسيس والتربية البيئية.

ب.الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم (FNAT) : والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1995،وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بـ :

*إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.

*إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال) .

* أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق بـ :
– الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
– مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.
– المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

ت.صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم (CEAT) : ويمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة، من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى، وتموين الجمعيات المحلية والأعوان الاقتصادية ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة.

ث.الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية (FNPLZC) : تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة2003، من أجل تمويل العمليات الآتية :
1.الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
2.تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
3.تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.
4.المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

ج.صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية (FLDDPS) : تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة2002، وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ : 500مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة بـ :
– مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي .
– تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية.
– تقويم إنتاج الدواجن .
– حماية مدا خيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

3-2مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية : إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤتمر دولي حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 17و18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها :

- صندوق البيئة العالمي FEM.
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES.
- الصندوق السعودي للتنمية FSD.
- صندوق النقد العربي FMA.
- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحيةFIDA.
- البنك الدولي.
- البنك الأوربي للاستثمار BEI.
- البنك الإفريقي للتنمية BAD.
- البنك الإسلامي للتنميةBID.

ولقد خصص البنك الأوربي للاستثمارBEI 34 في المائة من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوروبي للجزائر في سنة1997 والتي قدرت بـ : 733 مليون أورو، مقابل 869مليون أورو لتونس و977 مليون أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(FADES)، فقد أكد ممثله أن هيئته تعير اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات، وكذلك إيطاليا قد قدمت مساعدة تقدر بـ : 7ملايين أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما اقترحت بلدان مانحة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد، جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث، أما البنك الإسلامي للتنميةBID، فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري"بواحات واد ريغ" بتقرت، وجاء في بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء المعدات اللازمة لانجاز هذا المشروع وتركيبها، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ : 2.2 مليار دولار منها 1.7مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنمية. بينما قام **البنك الدولي** بتمويل المشاريع التالية :

– مراقبة التلوث الصناعي(CPI) : نظرا لمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة، قررت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1995وبدعم من البنك الدولي، تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة، وذلك من خلال إنشاء مشروع "مراقبة التلوث الصناعي"، واستفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي ، وقد تم ذلك بموجب الاتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 1996/09/11ووضع حيز التنفيذ في جوان1997(19)وتم توزيعه كما يلي :

- **المؤسسة الوطنية للأسمدة ASMIDAL** : 35مليون دولار أمريكي.
- **المؤسسة الوطنية للحديد والصلب ENSIDAR** :32,5مليون دولار أمريكي.
- **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة MATE** :10,5 مليون دولار أمريكي .

ويشتمل هذا المشروع على عنصرين أساسين :العنصر الأول : وهو خاص بالدعم المؤسساتي والقانوني، أما العنصر الثاني : فيتعلق بالاستثمار الهادف إلى توفير التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوث داخل مجمع إنتاج الأسمدة الفوسفاتية و النتروجينية، ومجمع الصناعات الحديدية بعنابة. وقد تم الانتهاء من هذا المشروع في شهر جانفي2005، وسجل العديد من النتائج :

– بالنسبة للإطار المؤسساتي والقانوني في مجال تسيير البيئة : فقد تم تحسينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين والتوعية، واكتساب واستعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات مخبرية خاصة بالبيئة، وشبكة قياس نوعية الهواء في كل من الجزائر العاصمة و عنابة، بالإضافة إلى سلسلة من الأعمال التحليلية التي ساهمت في إعداد النصوص القانونية التي تم تبنيها.

– أما بالنسبة لعنصر الاستثمار: فالنتائج المباشرة التي تم تسجيلها بعد النشاطات التي جرت داخل مؤسسة أسميدال ، فقد أدت إلى تخفيض ملموس لانبعاث أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين والجزيئات المختلفة في الجو، محسنة بذلك نوعية الهواء في ولاية عنابة، وبالتالي تحسن في الصحة العامة. وبعد الانتهاء من المشروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدولي بتقييم مستقل للمشروع، حيث توصلت إلى أن هذا الأخير قد حقق الأهداف التي حددت له بصفة مرضية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات والبرامج التالية

- دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية : 000 600 دولار أمريكي.
- دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار، وتتعلق بما يلي :
- مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه.
- الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم.
- الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه القدرة بالهضاب العليا .

– توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه وإنجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان و سطيف، وذلك من خلال القرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار.
– إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و22 محطة لتطهير المياه القذرة، عن طريق القرض رقم AL3743 بمبلغ 110 مليون دولار.
– التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود، والذي كلف مبلغ قدر بحوالي19مليون دولار.
– التشغيل الريفي في المناطق الواقع بالغرب الجزائري، من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار في 1997.

في حين قام صندوق البيئة العالمي بتمويل ما يلي :
– المنطقة الغربية للمتوسط : هبة قدرها 7 ملايين دولار من بين تكلفة إجمالية بالنسبة للمنطقة قدرها 20مليون دولار أمريكي.
– الحظيرة الوطنية للقالة : هبة مقدارها 7 ملايين دولار أمريكي.
– أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فقد قام بتمويل :

- تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها : هبة بمبلغ 900 000 دولار أمريكي تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة بـ : 1,8 مليون دولار أمريكي.
- متابعة المعاهدة العالمية حول التغيرات المناخية : هبة بمبلغ 300 000 دولار أمريكي.

ويبين الجدول رقم –1– مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية لمشاريع حماية البيئة في الجزائر

خلاصة : من خلال استعراضنا لهذا الموضوع ، يظهر جليا مدى أهمية التمويل البيئي كعنصر أساسي وفعال، إذ لا تخلو أي معادلة بيئية من هذا العنصر الهام، وهذا من أجل إنشاء استثمارات خضراء تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها بغية تحقيق تنمية مستدامة، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يكتسب أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والمحلي، إلا أننا نلمس ضآلة ونقص كبير في مساهمة المؤسسات المالية الوطنية في تمويل المشاريع البيئية في بلادنا، حيث يبقى القسط الأكبر للمؤسسات المالية الدولية، لذا نستطيع القول أن التمويل البيئي في الجزائر مازال في المراحل الجنينية من التكوين، فهو لم يرقى بعد إلى مستوى الدول المتقدمة بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية وهي ما تعرف بالمصارف الخضراء، على غرار المصرف البيئي الألماني، إلا أن وجود صناديق تختص بالتمويل البيئي في بلادنا، يدل على بداية اهتمام السلطات الوطنية بالقضايا البيئية ونمو الحس البيئي لديها، مما يحتم على المسؤولين في هذا القطاع ضرورة الاحتكاك وبشكل مستمر مع المختصين في المجال البيئي في الدول المتقدمة في هذا المجال بغية الاستفادة من خبراتهم الواسعة.
وفي الأخير ، ومن أجل تحقيق فعالية في تمويل مشاريعنا البيئية، فإننا نتقدم بجملة من **التوصيات** نوجزها في النقاط الآتية :

- ضرورة إعطاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لإنجاز وتنفيذ مشاريع حماية البيئة.
- ضرورة قيام الدولة بتطوير وإعادة هيكلة الصناديق القائمة المخصصة لتمويل المشاريع البيئية بما يتماشى والأوضاع البيئية الراهنة.
- إنشاء نظام معلومات بيئي ألي يقضي بتبادل أفضل للمعلومات بشأن المشاكل البيئية، يتصف بالسرعة والدقة ،بغية استخدامه في مواجهة المخاطر البيئية.
- تشجيع الاتجاه على تنمية المناطق الصحراوية بانتهاج سياسة الزراعة الصحراوية.
- إن حماية البيئة إنما تعتمد بالدرجة الأولى على وعي الفرد ومدى إحساسه بضرورة حمايتها لذا ينبغي تشجيع السلوك الودي اتجاه البيئة والتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية لحل المشاكل البيئية وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي العام ، علما بأن عملية تغيير السلوك البيئي هي عملية طويلة المدى.
- وأخيرا ينبغي على الأسرة – في المقام الأول– أن تنظر بجد لمسألة الاهتمام بالبيئة، وذلك من خلال نشر الحس البيئي في نفوس الأولاد والاهتمام بالاقتصاد المنزلي وعدم إتباع نماذج استهلاكية بدت لنا عصرية، وهاهي اليوم تكشف لنا عن مساوئها الصحية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم1: يوضح مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية في المجال البيئي بالجزائر

مجال التمويل	هيئة التمويل	المبلغ
– مراقبة التلوث الصناعي – دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية – دراسة المخططات البيئية – توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب و إصلاح شبكات ومحطات تطهير المياه القذرة. – التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والتشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب.	البنك الدولي	547.600.000دولار
تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة	وكالة التعاون التقني الألماني (GTZ)	10.000.000مارك
–تدعيم الإمكانيات الوطنية في الميدان البيئي. – إدخال التربية البيئية في التعليم.	برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)	1.862.000 دولار
تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 04 مخابر مينائية)	الصندوق الأوروبي للاستثمار	439.000 دولار
– الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية – الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	الصندوق الدولي للبيئة	591.296دولار
البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون	الصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونتريال	12.500.000 دولار

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي، مجلة الجزائر البيئة، الجزائر، العدد:02، 1999، ص:26.

الإحالات والمراجع :

1–أمين السيد لطفي، **المراجعة البيئية**، ط:01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:33.

2–زينب صالح الأشوح ، **الأطراد والبيئة ومداولة البطالة**، دار غريب، القاهرة، 2003، ص:.112

3 .GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique, **Le Management environnemental au développement durable des entreprises** , ADEME, France, 2005, p : 05

4– مصطفى بابكر، السياسات البيئية، **مجلة جسر التنمية**، الكويت، المجلد:03،العدد:25، المعهد العربي للتخطيط، جانفي 2004، http://www.arab-,api.org/devbrdg/a_development_bridge.htm,03/04/2006

5– سمير المنهراوي، عزة حافظ، **دليل الدراسة البيئية**، ط :01، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص.13..

6–دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، ط:1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص: .17

7–سماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، **مجلة التمويل والتنمية**، واشنطن ، المجلد : 20، العدد :4، ديسمبر1993، ص.ص : 6- .7

8-CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, Utilisation des ressources naturelles et des énergie renouvelables en économie de l' environnement, **Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable,** centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p : 01.

9- وكالة حماية البيئة الدنماركية، **تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل(تقرير الإرشادات)**، الجزء: الأول، مارس 2004، ص:.07

10- وكالة حماية البيئة الدنماركية، **تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية لاتفاقية بازل(قائمة المعلومات الخاصة بموارد التمويل الممكنة لإدارة المخلفات)**، الجزء الثاني ، مارس 2004، ص.ص:08-.97

11- البنك الدولي، **التقرير السنوي لعام2001**، المجلد :01، واشنطن،2001، ص:.14

12- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط:1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2003، ص:193.

13http://www.bcie.org/spanish/oej/documentos/OEJ_PPT_133_2007_PPT_tendencias.pdf 16/06/2006,

14-SMAHI Ahmed , BENAYAD Samir, Financement du développement durable et lutte contre la pauvreté en Algérie(une voie vers la réalisation des OND), **Séminaire national d'économie de l'environnement et développement durable**, centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006, p:07.

15-Ministère de L'Aménagement du Territoire et de L'Environnement, **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement (RNE) 2003**,., p.p : 320.

16-Ministère Des Finances, Ministère De L'Aménagement Du Territoire et de L'Environnement, **Arrête interministériel fixant la nomenclature des recettes et dépenses du fonds national pour l'environnement et la dépollution**, article : n°2, Algérie, 17/06/2002, p : 01.

17-Ministère De L'Aménagement Du Territoire et De L'Environnement, **L'Algérie de 2020(un projet d'aménagement du territoire intégrant les enjeux d'un développement durable),** ..Algérie, date d'édition inconnu, p.p : 40-41

18-Office National de L'Irrigation et du Drainage(ONID), **Projet OUD RIGH (Réalisation des travaux d'aménagement de la vallée de l'oued righ**, Algérie, 2006, p : 02.

19-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de L'Environnement, **Rapport d'audit sur les opération financières relatives au projet " contrôle de la pollution industrielle", Algérie, date d'édition inconnu**, p : 02.

20-كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي،**مجلة الجزائر البيئة** ، العدد : 02، الجزائر، 1999، ص : 26.